لماذا غاب الاقتصاد عن برامج تحالفات أحزاب المعارضة؟

حسين عبد الرزاق

رغم العديد من محاولات التحالف والعمل المشترك التى شهدتها الساحة السياسية المصرية منذ بدء التعددية الحزبية المقيدة فى مارس 1976، فقد غابت أو كادت التحالفات الحزبية القائمة على أسس اقتصادية واجتماعية، مع أن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية قد ازدادت عنفًا وضراوة وأثرت بالسلب على مستوى معيشة طبقات عريضة، من العمال والفلاحين والموظفين والشرائح الدنيا والوسطى من الطبقة الوسطى. بدءً من سياسة الانفتاح الاقتصادى، ووصولاً إلى ما يسمى بسياسة الإصلاح الاقتصادى الحالية، وانسحاب الدولة من الاستثمار والمسئولية عن التنمية، لحساب القطاع الخاص المحلى والأجنبى، وما سمى بحرية التجارة وحرية تحديد السعر بناء على العرض والطلب.

التحالفات الحزبية وأولوية القضايا السياسية.

وبالمقابل جرى التركيز على قضايا الديمقراطية والإصلاح السياسى والدستورى والقضية الفلسطينية وتطوراتها. ويعود التركيز على قضايا الإصلاح السياسى والدستورى على حساب التحالفات الحزبية حول قضايا التحول الاقتصادى، إلى اقتناع كافة الأحزاب والقوى السياسية والمنظمات والحركات الاجتماعية أن الإصلاح السياسى والدستورى الديمقراطى هو المدخل الوحيد للتغيير. وأن حكم الحزب الواحد القائم فى مصر منذ يناير 1953 (تاريخ تأسيس هيئة التحرير) مرورا بالاتحاد القومى، فالاتحاد الاشتراكى، فحزب مصر العربى الاشتراكى الذى حمل منذ عام 1978 اسم الحزب الوطنى الديمقراطى (الحزب الحاكم منذ 28 عاما وحتى الآن)، يصادر أى إمكانية للتغيير الاقتصادى والاجتماعى والسياسى.

إضافة إلى استحالة قيام تحالف على أساس برنامج اقتصادى واجتماعى واحد، حيث تتعدد الرؤى بين الأحزاب والقوى السياسية. فالحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم، والإخوان المسلمون يتبنون سياسة تقوم على إطلاق حرية رأس المال (المحلى والأجنبى) فى الاستثمار، وبيع وتصفية القطاع العام (الخصخصة) وانسحاب الدولة من العملية الإنتاجية وتقديم الخدمات الأساسية بأسعار تناسب محدودى الدخل، وتشجيع ودعم القطاع الخاص، وتأمينه من كل تعسف إدارى أو قانونى أو سياسى. ولا يختلف موقف حزب الوفد كثيرا عنهما.

بينما ينحاز حزبا (التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى)، و(الحزب العربى الديمقراطى الناصرى) لسياسة نقيضة، تقوم على التنمية الوطنية المستقلة، والاختيار الاشتراكى الذى يؤدى إلى إلغاء الاستغلال والاغتراب والتفاوت الطبقى، وسيادة الملكية الاجتماعية لأدوات الإنتاج وتوزيع الناتج القومى على أساس من المساهمة فى العمل.. أى قيام نسق اقتصادى للرأسمالية.

اهتمام محدود بالقضايا الاقتصادية

ورغم ذلك فلم تتجاهل التحالفات الحزبية قضايا التحول الاقتصادى بصورة مطلقة.

ففى يناير 1987 وقع فؤاد سراج الدين (حزب الوفد) وخالد محيى الدين (حزب التجمع) ومصطفى كامل مراد (حزب الأحرار) وإبراهيم شكرى (حزب العمل) وممثلو الصحوة الإسلامية والإخوان المسلمين، والحزب الشيوعى المصرى.. بيانًا تحت عنوان: "الميثاق الشعبى للإصلاح الديمقراطى".. جاء فى أحد فقراته.. "كما تواجه مصر فى ذات الوقت العديد من المشكلات والأزمات الداخلية، والتحديات والمتاعب الخارجية التى تهدد استقرارها وتعرض كيانها ومستقبلها للخطر، مما يستوجب، المبادرة بإعادة النظر فى الأسس التى تقوم عليها الحياة فوق أرضها، وبما يمكنها من زيادة الإنتاج واقتلاع الفساد للخروج من حالة التبعية للغير، والقضاء على البطالة وتحقيق التوازن بين الدخول والأسعار، وتوفير الخدمات الأساسية توصلاً لإقامة مجتمع الرفاهية والعدل، وكفالة حقوق الإنسان ضمانًا لسعادة المواطن وإشعاره بالعزة والطمأنينة والكرامة".

وفى مشروع البيان التأسيسى للتحالف الاشتراكى بين حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، والحزب الاشتراكى

العربى الناصرى- تحت التأسيس- والحزب الشيوعى المصرى نصوص واضحة حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية منها: "بأسم الانفتاح الاقتصادى سيطرت الفئات الطفيلية كالنبت الشيطانى على اقتصادنا وتحكمت مافيا الاستيراد وتجار العملة ومهربى المخدرات فى مصائرنا، وأساءت لستخدام موارد بلادنا ومدخراتنا وبددتها على الخدمات والتجارة وفى المضاربات بينما أهملت الصناعة والزراعة وهما عماد البلاد، حتى صرنا نعتمد على الخارج لتوفير أكثر من نصف غذائنا، وثلاثة أرباع خبزنا، وتهرب الطفيليون من التزاماتهم إزاء الدولة والمجتمع وهربوا أموالهم فى الداخل والخارج، حتى أصبح تمويل الاستثمارات يتم بالاقتراض من البنوك، يتم بالاستدانة من الخارج، هذا بينما دفعت الناس دفعا إلى الإسراف فى الاستهلاك السفيه لتبيع مافيا الاستيراد وتضاعف أرباحها. وتوقفت التنمية الحقة، وصار التخطيط اسما على الورق, وتم إهدار دم القطاع العام على مذبح الطفيليين المتعطش للثروات الجاهزة وخبطات العمر، وانكمش دور التعاون فى الزراعة، التى تعانى الآن من نكسة لم تعرفها منذ آلاف السنين، فلم تعد مصر بلداً زراعيا، وظهر فيها الفلاح الذى يقبل أن تجرف أرضه. لقد أحكم كبار الرأسماليين الجدد قبضتهم المدمرة على مصر.. ووئدت الخطوات الأولى فى طريق التحول الاشتراكى، وأعيدت مصر بالكامل إلى حظيرة الرأسمالية، وأخضعت لسيطرة كبار الرأسماليين.. واتسعت الفروق بين الطبقات، وزادت التناقضات الاجتماعية حدة.. وتآكل الدعم المقرر للسلع الأساسية للشعب، وانطلق الغلاء فى موجات متصاعدة لا تتوقف ولا ترحم".

وطرح البيان سياسة بديلة من بين عناصرها: إجراء تنمية اقتصادية شاملة تعيد الاعتبار للزراعة وتزيد الرقعة الزراعية. وتحقق الكفاءة والازدهار للصناعة، لتكفل الاكتفاء الذاتى فى المواد الغذائية، وتتيح تنمية مستقلة مخططة اعتمادا على النفس، من خلال تصفية الرأسمالية الكبيرة الطفيلية والبيروقراطية، وتأميم رأس المال الاستعمارى فى البنوك والشركات والوكالات الأجنبية، وحماية وتشجيع الرأسمالية الوطنية، واستعادة القطاع العام لدوره القيادى وكقاعدة للتنمية المستقلة وإعادة الدور الحاسم للتعاون فى تنمية الزراعة والصناعات الحرفية.. وإعادة توزيع الدخل القومى لصالح الطبقات الكادحة من العمال والفلاحين والموظفين بهدف تقريب الفوارق بين الطبقات، وتحقيق الاستقرار السياسى والاجتماعى.

وفى مايو 1980 أعد مشروع للائتلاف الوطنى وتكوين حكومة اتحاد وطنى، تأخذ بسياسة جديدة للتنمية الاقتصادية تتيح الاستفادة من رؤوس الأموال والخبرة الأجنبية فى إطار احتياجات الاقتصاد الوطنى، وإيقاف الانفتاح المنفلت، ووضع خطة قومية شاملة تركز على تطوير القدرة الإنتاجية للاقتصاد المصرى فى الصناعة والزراعة والخدمات، وتكوين الأولوية فيها لسد الاحتياجات الأساسية للطبقات الكادحة، والاعتماد على القطاع العام فى قيادة الاقتصاد الوطنى وإعادة تنظيمه على أسس ديمقراطية وعصرية، وإزالة العقبات التى تحول دون قيام القطاع العام بدوره فى قيادة الاقتصاد الخاص الوطنى المنتج فى التنمية الاقتصادية، وتشجيعه على الاستمرار فى مجالات الإنتاج والخدمات، بما يضمن له مصالحه ومصالح الوطن.. وتشجيع الحرفيين على تطوير نشاطهم ومساندتهم بالتمويل والتسويق فى إطار التعاون الإنتاجى.

وفى الفترة من 8 إلى10 ديسمبر 1997 دعت لجنة التنسيق بين الأحزاب والقوى السياسية (1995-2000) والتى تضم أحزاب التجمع والوفد والعمل والناصرى والأحرار والإخوان المسلمين والحزب الشيوعى المصرى لعقد مؤتمر دفاعا عن الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان. وتوزع المؤتمر بين خمسة محاور.. وتناول المحور الخامس الحريات والحقوق الاقتصادية والاجتماعية من خلال ستة أبحاث.. "الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مشكلة آليات أم مشكلة محددات: وكتبها يسرى مصطفى، "وحقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية" دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون للشيخ مصطفى عاصى، و" الحريات والحقوق الاقتصادية والاجتماعية تعزيز للديمقراطية" مقدم من عبد الغفار شكر، و"المشاركة السياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية فى مصر الراهنة" لأحمد شرف، و"إهدار السلطة الحاكمة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفلاحين بالمخالفة للدستور" مقدم من عريان نصيف، و"الحقوق الثقافية والهوية الضائعة" مقدم من حازم سالم.

وانتهى المؤتمر بإصدار "نداء إلى الأمة" وبرنامج ديمقراطى للإصلاح السياسى والدستورى.

وجاء فى النداء.. "وفى إطار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أدت السياسات المتبعة إلى مزيد من الإفقار للأقسام الأكثر ضعفًا داخل المجتمع، بحيث بلغت نسبة الفقر فى مصر عام 1995 / 1996 طبقًا لتقرير التنمية البشرية الصادر عن معهد التخطيط 48% من جملة السكان، ونسبة من يعيشون منهم فى فقر مدقع 22% من السكان، أى ما يقرب من ربع المواطنين. ووصل معدل البطالة إلى أكثر من 17.5% من حجم القوى العاملة، منهم 68% من خريجى المدارس الثانوية والجامعات، وأغلبهم من الشباب الذين تقل أعمارهم عن 25 عاما. وأفرزت ظاهرة الفقر والبطالة انتشار التسول وعمالة الأطفال والتسرب من المدارس، وتزايد أعداد أطفال الشوارع والدعارة، وظهور أكثر من عشرين حيا عشوائيا حول القاهرة وحدها، وبرز التفاوت الجغرافى فى معدلات التنمية حيث تعيش محافظات الصعيد فى ظروف أسوأ بكثير من باقى محافظات الجمهورية. وتخلت الدولة عن مسئولياتها الاجتماعية، سواء فى

توفير حق السكن لمحدودى الدخل، أو الحق فى العمل، أو الحق فى التعليم، أو الحق فى التمتع بالحد الأدنى من الرعاية الصحية ومستوى معيشة يليق بالبشر".

ونص برنامج الإصلاح السياسى والدستورى الصادر عن المؤتمر على أنه "إدراكًا منا بأن تجاهل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين، وحرمانهم من إشباع حاجاتهم الأساسية، يؤثر سلبا على الممارسة الديمقراطية ويحول دون التطور الديمقراطى السلمى للمجتمع، ودون التداول السلمى للسلطة .. وانطلاقًا من شرائعنا التى ندين بها، وانطلاقًا من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، التى أكدت على هذه الحقوق خاصة حق العمل، والحق فى مستوى معيشة يكفى لضمان الصحة للفرد وأسرته، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والسكن، والعناية الطبية، وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية، وله الحق فيما يأمن به من الغوائل فى حالة البطالة أو المرض أو العجز أو الترمل أو الشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته، والتى تفقده أسباب العيش، وحق التعليم وحق الأمومة والطفولة. نطالب بسياسات اقتصادية واجتماعية تحرر المواطن المصرى من الفاقة والعوز والخوف، وتضمن توزيعا عادلاً للدخل القومى، فى ظل سياسة للتنمية الوطنية المستقلة والنمو الاقتصادى، يكون الإنسان محورها وتخرجنا من دائرة الركود والتخلف، معتمدة على زيادة مطردة فى الإنتاجية بالارتفاع بمعدل الادخار والاستثمار وتحسين مستويات الصحة والتعليم والإسكان والثقافة".

رؤية اقتصادية لحزب التجمع

وفى 10 أبريل 2004 طرح حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى على الأحزاب والقوى السياسية "مشروع برنامج للتغيير الوطنى فى مصر" .. ويسجل المشروع فى مقدمته أن مصر تعانى منذ سنوات طويلة من غياب الديمقراطية، واحتكار قلة للسلطة والثروة، وبالتالى شيوع الفساد، وتصاعد مخيف لسلسلة من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وتدنى معدلات النمو فى ظل انسحاب الدولة من عملية الاستثمار، وتخليها عن مسئولية التنمية، وعجز القطاع الخاص عن سد الفراغ الناتج عن هذا الانسحاب، وانخفاض مستوى وحجم الخدمات التى توفرها الدولة، والفشل فى جذب الاستثمارات الأجنبية، والعجز عن التصدير وسد الفجوة بين الصادرات والواردات. وأدت السياسات الاقتصادية والاجتماعية للحكم القائم إلى استمرار انخفاض معدل الادخار المحلى، وزيادة العجز فى الموازنة العامة بصورة مضطردة، وارتفاع الدين المحلى لأرقام فلكية تهدد الاقتصاد الوطنى، والانخفاض (أو التخفيض) المتوالى لقيمة الجنيه المصرى أمام الدولار والعملات الأجنبية والعربية، وزيادة الاعتماد على تحويلات المصريين فى الخارج ودخل قناة السويس وعائدات البترول وهى مصادر يشهد بعضها تراجعا، وكذلك انخفاض الاحتياطى النقدى فى البنك المركزى، والارتفاع المتوالى للأسعار.

ويقدم المشروع مبادئ لسياسات اقتصادية واجتماعية وتنموية جديدة تقوم على الضغط من أجل خطة جادة للقضاء على الفقر أو تخفيض حدته، وتحد من الفوارق بين الطبقات فى توزيع الدخل والثروة، ورفع الحد الأدنى للأجور والمرتبات وربطها بالأسعار.

■ محاربة البطالة..

من خلال قيام الدولة بتنشيط النمو الاقتصادى، وتكثيف الجهد فى مجال الاستثمار الإنتاجى من جهة ورفع معدل الادخار، والتوسع فى برامج الأشغال العامة وبرامج إصلاح مشروعات القطاع العام غير المباع من جهة اخري، فضلاً عن مد يد العون للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لزيادة كفاءتها وتوسيع طاقاتها بما يزيد من قدرتها على تشغيل عمالة إضافية. وقصر الإعفاءات الضريبية على المشروعات كثيفة العمالة. والأهم من ذلك.. وجود استراتيجية شاملة للتنمية المستقلة والمعتمدة على الذات، وفى القلب منها استراتيجية نشطة للتصنيع، وصرف تأمين كاف ضد البطالة، وحماية أموال التأمينات الاجتماعية وامتدادها لتشمل كافة العاملين فى القطاعات المختلفة.

■ إصلاح ضريبى ومالى..

والأساس فى الإصلاح يجب أن يكون تحقيق العدل الاجتماعى عن طريق إعادة توزيع الدخل القومى لصالح الفقراء ومحدودى الدخل. وتخفيض الضرائب عن ذوى الدخول المنخفضة، لاسيما الضرائب غير المباشرة، ورفع حد الإعفاء للأعباء العائلية بما يتناسب مع الأسعار ومستوى الدخل، ومراجعة شاملة للإعفاءات الضريبية والجمركية بما يؤدى للتخلص من الكثير منها، والذى ثبت أن مساهمتها ضئيلة ومعدومة فى حفز الاستثمار، وتوجيه جهد خاص لإصلاح الإدارة الضريبية والجمركية لرفع مستوى كفاءتها ومكافحة الفساد، وخفض سعر الضريبة المرتفع حاليا والذى يشجع على التهرب من دفع الضرائب. وقد أثبتت التجارب الناجحة فى آسيا وأمريكا اللاتينية أن رأس المال الأجنبى لا يبدأ بالتدفق على أى بلد إلا إذا حقق البلد تقدما اقتصاديا، ورفع معدل الادخار والاستثمار، وحشد موارده المحلية لأقصى حد ممكن.

■ وقف التدهور فى سعر صرف الجنيه..

والذى أدى وسيؤدى إلى ارتفاع كبير فى المستوى العام للأسعار، أى إلى التضخم وتآكل الدخول الحقيقية للمواطنين وبخاصة الكتلة الكبيرة من ذوى الدخول المحدودة والمتوسطة، وإعادة توزيع الدخل الوطنى لصالح الأغنياء، وإلى زيادة النفقات العامة من جراء الارتفاع فى تكلفة خدمة الدين الخارجى. ومع التأكيد على أن علاج الخلل فى سوق الصرف الأجنبى يكمن فى معالجة المشكلات الهيكلية للاقتصاد المصرى وتحفيز النمو الاقتصادى، إلا أن الحل على المدى القصير يتمثل فى السيطرة على طلب النقد الأجنبى بالحد من الواردات والمدفوعات مقابل الخدمات.

■ **معدلات الادخار والاستثمار..**
ومأزق التصنيع والنمو الاقتصادى.. بسياسات للتنمية الوطنية المستقلة والمعتمدة على القوى الذاتية المصرية.

■ **التعليم والصحة والسكن..**
علاج التدهور فى الخدمات فى المدن والريف، ووضع سياسة متكاملة للحد من الهجرة إلى المدن التى تؤدي إلى نشأة أحزمة الفقر الهامشية حولها، ووضع برنامج لإصلاح التعليم وعلاج التسرب أو تخريج تلاميذ أميين، ووضع خطة قومية لمحو الأمية خلال فترة زمنية محددة تشارك فيها أجهزة الإعلام والحكومة والمدارس والجامعات والنقابات والأحزاب، ولاستعادة مجانية التعليم الكاملة، وتبنى مشروع التأمين الصحى القومى الشامل وإقامة مساكن لمحدودى الدخل.

■ **الحركة التعاونية الزراعية..**
بلورة مشروع للتعاون وبنك التعاون الزراعى.. بمشاركة الفلاحين أنفسهم.

■ **الفساد..**
مواجهة الفساد والشخصيات المتورطة فيه، والسياسات التى أدت إلى تحويله إلى ظاهرة عامة واتساعه ليشمل سرقة أموال الدولة والقطاع العام وعائد الخصخصة، واستغلال النفوذ والمناصب والصفة النيابية للتربح وقبول الرشاوى والعمولات، والتأكيد على ضرورة عدم التدخل فى سير القضايا والتأثير على القضاء.

■ **المياه..**
الاهتمام البالغ بقضية المياه والأخطار المحيطة بالزراعة المصرية.. بالتصدى للسياسات المدمرة للزراعة ولمصالح الفلاحين، والضغط من أجل تمكين الحركة التعاونية الزراعية من أداء مهامها من خلال بنكها المستقل وتشريعها الديمقراطى، ووضع خطة قومية لتنظيم وتطوير العلاقات مع دول حوض النيل، للعمل معا من أجل الاستفادة المشتركة من مياه النيل بما يحقق مصالح كل الدول المعنية ويمنع تدخل قوى خارجية معادية.

■ **الخصخصة..**
مواصلة المعركة ضد الخصخصة وبصفة خاصة خصخصة الخدمات، والوقوف ضد التعهد ببيع البنوك وشركات التأمين والنقل الجوى والسكك الحديدية وقناة السويس والمجمعات الصناعية الكبرى وبحيرة ناصر.
وقد تبنى الحزب العربى الديمقراطى الناصرى هذا البرنامج للتغيير الوطنى وأصبح وثيقة مشتركة بين حزبى التجمع والناصرى، كما وافق عليه الحزب الشيوعى المصرى.
ويتضح من هذا العرض اقتصار ورود القضايا الاقتصادية فى برامج التحالفات الحزبية على أربعة محاولات، بينما تصل البيانات وبرامج الإصلاح ومشروعات القوانين الخاصة بالإصلاح السياسى والدستورى إلى أكثر من عشرين وثيقة، إضافة إلى تكوين لجنة دائمة للدفاع عن الديمقراطية من الأحزاب ومؤسسات المجتمع، وتصل البيانات الخاصة بالقضية الفلسطينية ومقاومة التطبيع إلى 12 وثيقة كما تم تأسيس لجنة قومية لمناصرة الشعب الفلسطينى .. من الواضح أن القضايا الاقتصادية تحتل أولوية متأخرة فى برامج التحالفات الحزبية للأسباب السابق الإشارة إليها، وهو أمر مفهوم فى ظل اختلاف القوى الاجتماعية التى يعبر عنها كل حزب، وبالتالى لاختلاف انحيازاته وبرامجه، وندرة قضايا الاتفاق مثل محاربة الفساد.

مداخلات...

□ إن من الأهمية بمكان إصلاح البنى الاقتصادية قبل إحداث التحول الديمقراطي، حتى لا يؤدى ذلك إلى العصف بالفقراء. ولعل من المفيد بشأن دور الدولة، أن يكون انتقائياً، بمعنى التركيز على المشروعات الإستراتيجية، خاصة مع ضعف الرأسمالية المصرية، ولأن تلك المشروعات ـ البعيدة بالتالى عن خطة الخصخصة ـ ذات تمويل كبير، وفوائدها تتسم بالعمومية لكل عناصر وشرائح المجتمع، أما عائدها على الدولة نفسها فهو مستمر وبعيد المدى. أما بالنسبة للاستثمارات الخاصة، فمن المفيد وضع قواعد لتشجيعها دون احتكار.

□ إن مشكلة الفساد من المشكلات المهمة للغاية، خاصة وأن مصر في طريق التحول الديمقراطي والإصلاح الاقتصادي. فمن المهم أن يكون هناك قانون واقعي لمحاكمة الوزراء إذا ثبت مشاركتهم فى أي عمل غير قانونى سواء أثناء الخدمة أو بعدها حرصا على المال العام وتأكيدا على المسئولية السياسية والقانونية للمسئولين التنفيذيين. كما أنه من المهم تفعيل دور الأجهزة الرقابية القائمة، الموكول إليها قانوناً مقاومة الفساد، على أن يكون هناك ضوابط تحول دون الانتقائية فى تنفيذ القوانين، وان تنشر هذه الأجهزة تقاريرها للعامة تحقيقا للشفافية.

□ إن طريق التحالف بين الأحزاب بشأن القضايا الاقتصادية أمر ملئ بالصعاب، وإن كان تحقيقه غير مستحيل. وقد ثبتت صعوبة ذلك عملياً، خاصة وأن الأحزاب والقوى السياسية أحياناً تعصف بما تم الاتفاق عليه، خاصة وأن الأحزاب السياسية نفسها تسيطر عليها التوجهات الشخصية وتغيب عنها معايير العمل الحزبى المعروفة عالميا.